آخر المستجدات

نيسان/ أبريل 2024

بورتسودان: الاقتصاد السياسي لعاصمة إدارية محتملة

عمّار جمال

النتائج الرئيسية

- إثر اندلاع الحرب بين القوات المسلّحة السودانية وقوات الدعم السريع في العاصمة السودانية الخرطوم، في نيسان/ أبريل 2023، لم تنقل الحكومة السودانية العاصمة إلى بورتسودان رسمياً، على الرغم من أن بعض الإدارات الحكومية والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية أقامت مقرات إدارية لها في المدينة الساحلية شرق البلاد.
- تحاول الأطراف المتنازعة من الجانبين اكتساب الشرعية من خلال تشكيل حكومات أمر واقع في المناطق الخاضعة لسيطرتها العسكرية. ويرسي ذلك سابقة خطيرة لتوظيف منطق الحكم بغية تحديد اتجاه الصراع، وديناميات المساعدات بشكل خاص.
- ساهم اعتزام القوات المسلّحة السودانية تشكيل حكومة جديدة في بورتسودان في تعميق الانقسام السياسي بين مكونات ائتلاف كان يتسم أساسا بالهشاشة قبل أن يضعفه انقلاب أكتوبر 2021.
- إن القضايا العالقة المرتبطة بالتسويات السياسية تزيد من تصعيد التوترات السياسية في بورتسودان. فاتفاق جوبا للسلام الذي تؤيده الحكومة العسكرية لا يتبناه المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة (الذي سيُشار إليه أدناه باسم مجلس نظارات البجا) في شرق البلاد. وتبقى النزاعات على الأراضي ومستقبل الاقتصاد السياسي في بورتسودان من القضايا الخلافية.
- فُرضت استراتيجية الإجراءات الأمنية المشدّدة التي تعتمدها القوات المسلّحة السودانية، بما في ذلك حظر التجول، للسيطرة على جميع جوانب الأنشطة اليومية في بورتسودان.
- لا تزال القيود المفروضة على توزيع المساعدات وقرار الحكومة حظر جميع اللجان والمبادرات المجتمعية وضعف البنية التحتية للدولة، تتسبب في تفاقم الاحتياجات الإنسانية في المدينة.

السياق

تسبّب اندلاع الحرب في العاصمة السودانية الخرطوم في 15 نيسان/ أبريل 2023 في تعطيل واسع النطاق لأنشطة الدولة والخدمات الحكومية، إضافة إلى الخسائر البشرية الجسيمة والدمار الذي لحق بالبنية التحتية. فقد اختفت قوى إنفاذ القانون بسرعة من شوارع الخرطوم واستبدلت بجنود من القوات المسلّحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما جعل المدنيين الذين لا يزالون في المدينة معرضين بشدة للعنف الوحشي والجرائم. منذ نيسان/ أبريل 2023، ظلّت حركة المدنيين ووصولهم إلى خدمات الطوارئ في العاصمة محدودة للغاية، مع وجود شبكات اجتماعية محلية – بما في ذلك غرف استجابة الطوارئ المنبثقة عن لجان المقاومة – تساعد الناس على التنقّل بين المناطق "الآمنة" والوصول إلى المستلزمات الأساسية والرعاية الطبية. وكشفت الحرب أوجه القصور في مركزية بنية الحكم والخدمات العامة في السودان. وفي حين أعيد تفعيل تقديم بعض الخدمات خارج العاصمة، كما هو الحال في المدن الكبرى في الولايات الشمالية والشرقية ومن ضمنها بورتسودان، إلا أن القدرة الاستيعابية لا تزال محدودة، وتعيقها البنية التحتية المتردية التي تتعرّض الآن لمزيد من الضغوطات بسبب النزوح الهائل للسكان (وكالة السودان للأنباء، 2023ج). ومنذ نيسان/ أبريل، تشير التقديرات إلى فرار حوالى 3,557,494 شخصاً من ولاية الخرطوم، وهروب ملايين آخرين من مناطق أخرى (IOM, 2024b, p. 3).

في أعقاب أعمال العنف والفوضى المتواصلة في الخرطوم، عمدت بعض الوزارات الحكومية ومنظمات الإغاثة والهيئات الدبلوماسية، خاصةً الجهات المشاركة في تسهيل أعمال الإغاثة الإنسانية، إلى الانتقال إلى بورتسودان، عاصمة ولاية البحر الأحمر. وتُعتبر بورتسودان، التي لم تتأثّر بالحرب الدائرة في البلاد والتي تملك موقعا استراتيجياً على البحر الأحمر بمينائها النشط، عاصمةً إدارية محتملة تجلب اهتمام القوات المسلّحة السودانية. وفي الوقت الحالي، يشكّل ميناء المدينة مركزاً مهماً ونقطة توزيع مركزية للمساعدات الإنسانية، كما توفّر مطارات المدينة وميناؤها البحري نقاط عبور آمنة للمدنيين السودانيين والأطراف الحكومية والجهات الدبلوماسية والأجانب. وقد نقلت مجموعة من السفارات أنشطتها إلى هذه المدينة الساحلية، بما في ذلك سفارات الدول المشاركة في مفاوضات وقف النزاع مثل المملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة (الأيام نيوز، 2023؛ الطابية، 2022؛ UK FCO، 2023).

بالمقارنة مع الخرطوم، فإن بورتسودان مدينة صغيرة ذات بنية تحتية محدودة. وقد أدى تدفّق المدنيين النازحين وغيرهم إليها، خصوصًا من الخرطوم، ثم من مدني بعد منتصف كانون الأول/ ديسمبر، إلى إنهاك المدينة. فخلال أشهر، أدّى ضغط الطلب على الخدمات العامة والذي زادت في تفاقمه محدودية التمويل الحكومي للدولة، إلى نقص في إمدادات الطاقة والمياه.

ومن المتوقّع أن تصبح بورتسودان المقر الرئيسي المعتمد للقوات المسلّحة السودانية في إطار جهودها لاستعادة السيطرة الإدارية على السودان. ففي أواخر شهر أيلول/ سبتمبر 2023، أوضح الفريق أوّل عبد الفتاح البرهان، في حديث أجراه في المدينة، ضرورة نقل المقر الرئيسي للقوات المسلّحة السودانية إلى بورتسودان بسبب استمرار انعدام الأمن والاستقرار في الخرطوم (المشهد السوداني، 2023). وقد حرص البرهان على عقد اجتماعات مع قيادة القوات المسلّحة السودانية ومع حكومته وآخرين، من بينهم مني مناوي، حاكم إقليم دارفور. كما استقرّت شخصيات بارزة من الإدارات الأهلية في المدينة، مثل المساليت من ولاية غرب دارفور. وقد أجرى البرهان رحلات عديدة إلى الخارج من مقرّه في شرق البلاد، بهدف حشد الدعم السياسي والدبلوماسي الذي يمكّنه من الإعلان بثقة قيام حكومة أمر واقع في بورتسودان؛ إلا أن أيًا من هذه الرحلات لم تكلّل بالنجاح.

ومع استمرار جهود القوات المسلّحة السودانية لإعادة تشكيل بنية الحكم في بورتسودان، لا يزال القلق سائدًا في أوساط السكان المحليين والمجموعات السياسية. وفي عام 2023، شهدت المدينة اشتباكات بين الجيش وقوات تابعة لجناح شيبة ضرار في مؤتمر البجا، وهو تنظيم سياسي يتألّف من عدة مجموعات شرقية لها تاريخ طويل في المقاومة السياسية ضد السلطة المركزية في الخرطوم، بما في ذلك نظام البشير (Africanews, 2023).[1]

عاصمة جديدة مؤجّلة لكن حتميّة

تتمتّع بورتسودان الواقعة في شمال شرق السودان بأهمية جيوستراتيجية نظرًا إلى موقعها على البحر الأحمر. فهي الميناء البحري الرئيسي للبلاد الذي يعبره 90 في المئة من التجارة الدولية للسودان (Eltahir, Abdelaziz, and

1 لمزيد من المعلومات عن مجلس البجا والسلطة في الخرطوم، أنظر Small Arms Survey (2015).

Saul, 2021). وكانت خطط رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك للتعافي الاقتصادي في السودان قد تضمّنت تطوير بورتسودان لتصبح مركزًا لوجستيًا إقليميًا للبلدان المجاورة غير الساحلية بما في ذلك إثيوبيا وجنوب السودان، قبل إقالته إثر الانقلاب العسكري في أكتوبر 2021. وقبل اندلاع النزاع الحالي، كانت ولاية البحر الأحمر تحتل المرتبة الثانية بعد الخرطوم من حيث عائدات الموارد دون الوطنية (Logan et al., 2021, p. 39).

بعد فترة وجيزة من إعلان الحكومة عدم نيتها جعل المدينة مقرًا جديدًا لها، شكّلت ما بدا أنّه حكومة طوارئ في بورتسودان (العربي، 2023). وعقد مجلس الوزراء اجتماعه الأوّل في بورتسودان في 9 تموز/ يوليو برئاسة عثمان حسين، وزير شؤون مجلس الوزراء ورئيس الوزراء المكلّف (نور نيوز، 2023). وحضر الاجتماع أيضًا عضو مجلس السيادة، مساعد القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول إبراهيم جابر، مما يشير إلى استمرارية هياكل الحكم القائمة منذ فترة ما قبل الحرب (أخبار السودان، 2023). وأسفرت هذه الاجتماعات عن قرارات بإعطاء الأولوية لدفع رواتب موظفي القطاع العام وزيادة التدفقات النقدية عن طريق طباعة الأوراق النقدية خارج السودان (حلفاوي، 2023). وطُلب من البنوك في المناطق التي لم تتأثر بالحرب استئناف الأنشطة المالية وإبلاغ فرع بنك السودان المركزي في بورتسودان بالمشكلات التي تواجهها (وكالة السودان للأنباء، 2023ب). كما تم استبدال بعض أعضاء الجهاز التنفيذي في الفترة السابقة والتالية لوصول البرهان إلى بورتسودان (أحمد، 2023).

في إطار هذه الجهود غير المعلنة لإقامة مقر الحكم بعيدًا عن الخرطوم التي مزّقتها الحرب، منحت حكومة ولاية البحر الأحمر وزارة الخارجية قطعة أرض في بورتسودان لبناء مقر دائم لها ومركز للمؤتمرات وفلل رئاسية (سودان تريبيون، 2023أ). ومن بورتسودان، أطلقت الحكومة حملةً للتأكيد على شرعيتها من خلال إصدار العديد من التوجيهات. على سبيل المثال، استأنفت هيئة سكك حديد السودان في تموز/ يوليو تشغيل رحلات خط عطبرة – بورتسودان (وكالة السودان للأنباء، 2023أ)، وأعادت هيئة الطيران المدني فتح الرحلات الجوية التجارية بالتنسيق مع منظمة الطيران المدني الدولي (عبد الرحيم، 2023أ). كما استأنفت شركتا بدر وتاركو، الناقلتان الوطنيتان في السودان، وشركات الطيران الدولية مثل مصر للطيران رحلاتها (كوش نيوز، 2023). علاوةً على ذلك، أطلقت وزارة الداخلية منصةً إلكترونيةً للحصول على الجوازات في بورتسودان، لتعيد تفعيل هذه الخدمة بعد تعليقها في الخرطوم في وقت سابق. وفي غضون ذلك، تنشط الحركة الدبلوماسية في بورتسودان في الوقت الذي تسعى فيه القوات المسلحة السودانية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع من خلال التدخلات الخارجية، مما يؤكد أهمية وجود حكومة فاعلة في بورتسودان.

ينطوي إعلان بورتسودان رسميًا عاصمة للبلاد على مخاطر عديدة بالنسبة إلى البرهان، لأن محمد حمدان دقلو (المعروف باسم "حميدتي") قد يشعر بأنه مضطر لتسمية عاصمة تسيطر عليها قوات الدعم السريع في مكان آخر. ويمكن أن يؤدي التعايش بين العاصمتين إلى تعميق الصراع السياسي بين القوات المسلّحة السودانية وقوات الدعم السريع وإسقاط الشرعية، الأمر الذي سيؤدي بدوره، من بين أمور أخرى، إلى تعقيد إدارة إيصال المساعدات الإنسانية. وقد هدد حميدتي بتشكيل حكومة موازية في الخرطوم، أو ربما في الجنينة غرب دارفور (دقلو، 2023؛ Reuters, 2023). بالإضافة إلى ذلك، في حال أعلن البرهان بورتسودان عاصمةً للبلاد، قد يفهم ضباط القوات المسلّحة في الخرطوم من ذلك أنه سيتم التخلي عن قياداتهم، مما قد يؤدي إلى زعزعة التماسك الداخلي الهش أصلًا للقوات المسلّحة السودانية (Younes, 2024). كما لا تزال أكبر وحدات القوات المسلّحة موجودة في الخرطوم.

النزوح وتضاؤل الخدمات

حتّى شهر شباط/ فبراير 2024، بلغ عدد النازحين داخليًا الباحثين عن ملجأ في ولاية البحر الأحمر إلى 249,555 نازحًا، معظمهم في بورتسودان (IOM, 2024b, pp. 2, 25). وقد وصل معظم هؤلاء النازحين داخليًا من الخرطوم، ومن بينهم مواطنون سودانيون وأجانب وغيرهم. وقد ساهم خيار مغادرة البلاد عبر بورتسودان جوًا أو بحرًا، فضلًا عن قدرة المدينة على إصدار جوازات السفر، في زيادة توافدهم.

في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2023، توسّعت الحرب إلى ولاية الجزيرة وأدّت إلى زيادة كبيرة في عدد النازحين داخلياً في بورتسودان. وانتهى الأمر بأكثر من نصفهم في السكن مع أقارب لهم في المجتمعات المضيفة، في حين أقام 30% منهم في مساكن مستأجرة؛ ووجد آخرون في المدارس والمباني العامة أو في الملاجئ المؤقتة التي أقيمت في المساحات المفتوحة مسكنًا لهم (IOM, 2024a, p. 25).

كما أن حوالي 13% من النازحين داخلياً في بورتسودان هم لاجئون أيضاً، وقد قدموا من تشاد وإريتريا والنيجر وجنوب السودان وسوريا (IOM, 2023, p. 25; Tashtankulov, 2023).

ويشكّل نزوحهم إلى بورتسودان تحدياً كبيراً للولاية الشرقية التي تفتقر إلى مخيمات اللاجئين والبنى التحتية لتقديم المساعدات الإنسانية. ويعاني النازحون داخلياً واللاجئون المحتمون في المراكز المنشأة حديثاً من الاكتظاظ وندرة المياه النظيفة وقلة الغذاء فضلاً عن محدودية إمدادات الطاقة وخدمات الصرف الصحي. وتزيد هذه التحديات من احتمال تعرّضهم للأمراض المعدية (IOM, 2023, p. 25).

وارتفعت تكاليف السكن الرسمي باطراد بعد الموجة الأولى للنازحين الهاربين من الخرطوم، إلا أنها انخفضت مع تضاؤل الطلب ومغادرة السودانيين المغتربين والمقيمين وغيرهم للسودان. ولكن معظم النازحين داخلياً في بورتسودان يفتقرون إلى الموارد اللازمة لإعالة أنفسهم، مما يزيد من الضغط على الحكومة ووكالات الإغاثة لدعمهم.

عندما امتدت شرارة الحرب إلى ولاية الجزيرة في منتصف كانون الأول/ ديسمبر، هرب آلاف آخرون إلى بورتسودان، ممّا أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع الرئيسية والسكن. ووصل سعر استئجار منزل صغير (مؤلّف من غرفتين ومطبخ) في الأحياء المجاورة للمدينة إلى 750,000 جنيه سوداني (حوالى 650 دولار أمريكي) شهريًا. أما بالنسبة إلى الشقق السكنية المفروشة، فقد وصل الإيجار الشهري إلى ما يساوي ألفي دولار أمريكي للشقة الكبيرة، وحوالى 1,500 دولار أمريكي للشقة المؤلفة من غرفة واحدة.

لقد أظهرت هذه الحرب كيف يقيد نظام الحكم المركزي في السودان والبنية التحتية المتردية التي تدعمه، توزيع المساعدات. وهي عوامل تساهم في تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية في جميع أنحاء السودان. وفي بورتسودان، أدى ارتفاع درجات الحرارة بعد اندلاع الحرب مباشرةً إلى زيادة حدة تأثير انقطاع الكهرباء والمياه. وأدّت مشاكل التدفقات النقدية إلى انقطاع الكهرباء لفترات طويلة في المدينة خلال شهر أيار/ مايو (راديو دبنقا، 2023ب). كما أدى نقص المياه المرتبط بنقص إمدادات الطاقة إلى ارتفاع سعر صفيحة الوقود إلى 3,000 جنيه سوداني (3 دولارات أمريكية).[2]

وتنبع الظروف الاقتصادية المتردية في بورتسودان من نفس الديناميات الوطنية التي تتسم بعدم المساواة وضعف التنمية والتي ساهمت في تدمير وسط البلاد خلال الحرب. وفي ظل الأوضاع الراهنة، قد تُترجم الاضطرابات الاجتماعية في بورتسودان على أرض الواقع، مما قد يؤدي إلى انقطاعات إضافية في توفير الخدمات الحكومية ويضاعف التحديات التي تواجه إيصال المساعدات الإنسانية. ولا تزال دعوة ثورة ديسمبر للتمثيل الديمقراطي العادل المتساوي من خلال الديمقراطية، التي تُعتبر لامركزية الخدمات عنصرًا أساسيًا فيها، تطغى على النقاش العام وتعتبرها المجموعات المؤيدة للديمقراطية أكثر إلحاحًا في مواجهة الأزمة الحالية.

مسار الشرق في اتفاق جوبا للسلام: الإرث والانقسام

لا يزال اتفاق جوبا للسلام لعام 2019 والذي أنشئ لحل النزاعات المسلّحة المتعددة في غرب السودان وجنوبه وشرقه، موضع خلاف. فبعض أعضاء مجلس نظارات البجا، وهم من ناخبي شرق السودان، يشعرون بعدم الرضا عن اتفاق جوبا للسلام وتساورهم الشكوك حول المصالح السياسية لقوى الحرية والتغيير – الكتلة الديمقراطية، التي تضم جبريل إبراهيم، أحد الموقعين على الاتفاق (بصفته زعيم حركة العدل والمساواة) ووزير المالية الحالي.

تأسس مجلس نظارات البجا في عام 2020 ليكون قوة لمجابهة احتكار الجبهة الثورية السودانية تمثيل شرق السودان في اتفاق جوبا للسلام. وبلغت معارضة المجلس للحكومة الانتقالية في السودان آنذاك، بقيادة رئيس الوزراء حمدوك، ذروتها وتُرجمت في جهود التعبئة الشعبية، بما في ذلك إغلاق الطرق التجارية الحيوية التي تربط بورتسودان بالخرطوم (Sudan Tribune, 2021). على الرغم من تعقيدات الموقف السياسي للمجلس – حيث لم ينحز إلى السياسيين المدنيين ولا إلى الجهات المسلّحة – فإن سردية المقاومة التي وضعها مجلس نظارات البجا تم تبنيها على نطاق واسع من قبل المجلس نفسه والجيش على حد سواء كسبب لسقوط الحكومة الانتقالية عام 2019 في انقلاب أكتوبر 2021 (Jamal, 2023). وتسبّبت التحولات السياسية اللاحقة في المزيد من الانقسامات في اتفاق جوبا للسلام الهش أصلًا. كنتيجة لذلك، انقسم مجلس نظارات البجا إلى جناحين: أحدهما بقيادة الناظر ترك، عضو قوى الحرية والتغيير، الكتلة الديمقراطية التي تحالفت مع اتفاق جوبا للسلام بعد الانقلاب، والآخر بقيادة

2 مقابلة أجراها الكاتب مع الصحفي المستقل حسان الناصر، بورتسودان، السودان، 13 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

الناظر إبراهيم أدروب. وقد عارض أدروب التحالف بين ترك والجبهة الثورية السودانية، معتبرًا ذلك خيانة لعملية مؤتمر سنكات ومخرجاته، والتي تحدت مسار الشرق المدعوم من الخرطوم في اتفاق جوبا للسلام (مبارك، 2022؛ سودان تريبيون، 2022ج).

إلا أن النزاعات بين الطرفين – حلفاء الأمس وأعداء اليوم – لم تحل دون دعمهما المتبادل للجيش ضد قوات الدعم السريع بعد اندلاع الحرب. تطوّرت عداوة نخب شرق السودان السياسية لقوات الدعم السريع خلال رئاسة حميدتي للجنة العليا لمعالجة قضايا شرق السودان، حيث اعتبروه مهندس اتفاق جوبا للسلام والمسؤول عن إضعاف مجلس نظارات البجا في السياسة المركزية (الشرق، 2021؛ سودان تريبيون، 2022أ). ودفع ذلك حكومة ولاية البحر الأحمر إلى سحب تخصيص أرض لمخيمات تدريبية لقوات الدعم السريع (الديمقراطي، 2022).

لم تكن قوى الحرية والتغيير – المجلس المركزي، تحظى، حتّى قبل اندلاع الحرب الدائرة، بأي دعم في ولاية البحر الأحمر. بدلًا من ذلك، حقّق خصومها التابعون لقوى الحرية والتغيير – الكتلة الديمقراطية، تقدمًا في المناطق المهمشة مثل شرق البلاد. وتمكّن ترك من إنشاء تحالف بين الموقعين على اتفاق جويا للسلام داخل الحكومة الانتقالية والإدارة الأهلية شرق البلاد، الأمر الذي منح قوى الحرية والتغيير – الكتلة الديمقراطية الشرعية، الشعبية التي خسرتها قوى الحرية والتغيير (قبل الانقسام) بعد تحالفها مع مجلس السيادة السوداني في عام 2019.

الاقتصاد السياسي لبورتسودان

قبل الحرب، كان الاقتصاد السياسي لشرق البلاد يحدّد معالم التطورات السياسية في السودان. في الأشهر التي سبقت اندلاع النزاع، أثار جبريل مشاعر الاستياء في الشرق ضد الخرطوم واتفاق جوبا للسلام عندما وقّع اتفاقًا ثلاثيًا بين حكومة السودان، وشركة إنفيكتوس للاستثمار المملوكة لرجل الأعمال السوداني أسامة داوود ومجموعة موانئ أبو ظبي الإماراتية؛ ويشكّل هذان الأخيران تحالفاً إماراتيًا طويل المدى. وقد تضمّن العقد تخصيص مبلغ 6 مليارات دولار أمريكي للحكومة السودانية للاستثمار في تطوير ميناء أبو عمامة الجديد. واشتمل الاتفاق على إقامة منطقة صناعية حرّة ومدن تجارية وسكنية، ومنتجعات للترويج للسياحة (عثمان، 2022). وتم إخفاء شروط الاتفاق عن الرأي العام، على الرغم من الوعود بعكس ذلك. خشي سكان بورتسودان أن يؤثر المشروع سلباً على الإمكانيات الاقتصادية للمدينة، والتي تعتمد على المرفأ القائم. كما برزت مخاوف من طلب الإمارات العربية المتحدة تنازلات لن ترضى بها الجمعيات المدنية ونقابات العمّال (سودان تريبون، 2022ب).

في ظل هذه التطورات، دعا جناح أدروب في مجلس نظارات البجا إلى إقالة جبريل من منصب وزير المالية بحجة الفساد وسوء إدارة بورتسودان (أوبشار، 2022). في حزيران/ يونيو 2023، نظمت اللجنة العليا للمطالبة بحقوق العاملين بولاية البحر الأحمر ولجنة المعلمين وقفة احتجاجية أمام مقر إقامة جبريل في بورتسودان للمطالبة بحل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي ودفع الرواتب المتأخرة للعاملين والموظفين الحكوميين. على نحو مماثل، ندّد عمّال النقل البحري بعدم تسديد وزارة المالية لمستحقاتهم، وأعلنوا الإضراب عن العمل. كما دعت لجنة المعلمين السودانيين في البحر الأحمر إلى الإضراب، مطالبةً بصرف الرواتب المتأخرة منذ شهر نيسان/ أبريل. ومنذ ذلك الحين، دخل المشاركون في الإضراب في مفاوضات مباشرة مع مدير عام المالية في الولاية، الذي التزم بدفع 50% من المبلغ المتبقي بينما تتواصل المفاوضات لتسوية المبلغ المتبقي.[3]

في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، أنهى العاملون في ولاية البحر الأحمر إضرابهم بعدما وعدت الحكومة بصرف رواتب شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر، واتخاذ الترتيبات المناسبة لصرف رواتب تشرين الأول/ أكتوبر. في أوائل شهر كانون الثاني/ يناير، وافق مجلس الوزراء في ولاية البحر الأحمر على الموازنة لعام 2024، والتي تبلغ أكثر من 100 مليار جنيه سوداني (حوالي 168 مليون دولار أمريكي)، مع إيلاء الأولوية لصرف الرواتب.[4]

مع ذلك، يمثّل تسييس قوى الحرية والتغيير – الكتلة الديمقراطية في الشرق– مسارًا خطيرًا في بلد شهد عنفًا عرقيًا يعود تاريخه إلى عقود خلت (فضل، 2020). وقد

3 مقابلة أجراها الكاتب مع حسان كونة، عضو تجمّع المهنيين السودانيين في ولاية البحر الأحمر، بورتسودان، السودان، 16 تموز/ يوليو 2023.

4 مقابلة أجراها الكاتب مع حسان كونة، عضو تجمّع المهنيين السودانيين في ولاية البحر الأحمر، بورتسودان، السودان، 16 تموز/ يوليو 2023.

تفاقمت التوترات بعد الثورة الشعبية التي نجحت في الإحاطة بالبشير في عام 2019، والتي كشفت في خضم ذلك عن انقسامات في عملية التسوية الفاشلة مع مجلس نظارات البجا. وعلى الرغم من التمدد الحضري المتزايد والموجات المتزايدة للهجرة إلى الشرق، لا تزال الأحياء الداخلية منقسمة على أسس إثنية وطبقية، نتيجة التخطيط الحضري الاستعماري في مطلع القرن العشرين (Abdel Ati et al., 2011). فأعمال العنف الأخيرة في شهر آب/ أغسطس 2019 وقعت بين البني عامر ومجموعات النوبة، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 بين البني عامر والهدندوة (العربية، 2019؛ موقع الحرة، 2019). واندلعت أعمال عنف أخرى في شهر آب/ أغسطس 2020 في ولاية كسلا المجاورة (OCHA, 2020). وتعتبر النزاعات حول ملكية الأراضي دافعًا أساسيًا للتظلمات الإثنية، من بينها انتهاك حقوق التعويضات في أي مشاريع تطوير كبرى (مثل تطوير الموانئ) (Abdel Ati et al., 2011, p. 15).

على نحو مماثل، يمكن أن تُعزى النزاعات العالقة بين أعضاء مجلس نظارات البجا إلى النزاع على الأرض في سياق التخطيط الإنمائي، إذ يقع موقع البناء المقترح لتشييد ميناء أبو عمامة والمدعوم من تحالف جبريل وترك في مجلس نظارات البجا، ضمن حدود منطقة تخضع لإشراف قبيلة البشاريين (راديو دبنقا، 2023أ). وفي الوقت عينه، يعتبر الأمرار، الجناح المعترض في مجلس نظارات البجا، المطالبون التاريخيون بأرض بورتسودان. وعلى الرغم من المواقف السياسية المتباينة، تظل المصالح الاقتصادية للنخب الشرقية – خاصة تلك المتعلّقة بتطوير الموانئ – المجال المحوري الذي تبدي فيه جميع المجموعات استعدادها للوصول إلى تسوية. ولم يقم ترك، الحليف القوي للقوات المسلّحة السودانية بإعادة تقييم موقف إدارته من ميناء أبو عمامة، كما لم يعد النظر في الاستثمارات المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة على الرغم من دعمها لقوات الدعم السريع. إثر اندلاع الحرب، استمر الانقسام السياسي على أسس شخصية وايدولوجية، ليتماشى بالتالي مع النموذج السائد في فترة ما بعد الاستعمار في السياق السوداني.

في بداية الحرب، أحكمت القوات المسلحة السودانية سيطرتها على ولاية البحر الأحمر من خلال فرض إجراءات أمنية مشدّدة، مثل تعيين حاكم عسكري كان يمنع أي انتقاد للقوات المسلحة السودانية ويحظر جميع المبادرات المجتمعية – بما في ذلك غرف استجابة الطوارئ – وتكوين لجان بديلة بإشراف السلطات المحلية. ولم تضم هذه اللجان أعضاء سابقين في لجان المقاومة أو قوى الحرية والتغيير (التغيير، 2023؛ راديو دبنقا، 2024أ). وفرضت الحكومة المحلية في بورتسودان حظر تجول في أيار/ مايو ومرة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر 2023، ولا يزال هذا الحظر مستمراً (سودان تريبيون، 2023ب). وفي شباط/ فبراير 2024، وعلى الرغم من الانقطاع التام لشبكات الاتصالات والإنترنت لأكثر من أسبوع، حظرت حكومة شرق السودان أجهزة ستارلينك، مما فاقم من معاناة الأشخاص الذين يستخدمون التطبيقات المصرفية في معاملاتهم اليومية (راديو دبنقا، 2024ب).

ويظل خيار تشديد الإجراءات الأمنية أكثر استراتيجيات الحكم في بورتسودان قابلية للتطبيق في مواجهة أي اختراق محتمل من قبل قوات الدعم السريع وحلفائها. ويبقى وسيلة لتهدئة أي مخاوف قد تنجم عن التداعيات المحتملة لتفاقم الانقسام السياسي مع الجبهة الشرقية في شرق السودان، كما كان الحال في الخرطوم. شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب مزاعم متواصلة للقوات المسلحة السودانية بشن غارات على خلايا نائمة لقوات الدعم السريع، حيث ادعت القوات المسلحة السودانية القبض على أعداء متسللين داخل ولاية البحر الأحمر أو إحباط محاولات تهريب أسلحة عبر سواحل البحر الأحمر إلى بورتسودان وسواكن (فرانس 24، 2023؛ عثمان، 2023). كما حظرت ولاية البحر الأحمر لاحقًا إقامة المحال التجارية في المرافق العامة، واعتقلت شبابًا من منطقتي دارفور وكردفان، معظمهم من العاملين في الوظائف اليومية الهامشية مثل أصحاب العربات اليدوية الصغيرة، على خلفية مزاعم انتمائهم أو دعمهم لقوات الدعم السريع.

ومع ذلك، لم تشهد المدينة أي حوادث أمنية منذ وصول البرهان، باستثناء اشتباك صغير بين القوات المسلحة السودانية والميليشيا الشرقية المتحالفة معها سابقًا بقيادة شيبة ضرار، الذي منح نفسه رتبة فريق (Nashed, 2023b).

تسييس المساعدات الإنسانية

تتلقى بورتسودان أطنانًا من المساعدات الإنسانية عبر مطاراتها وميناءها البحري، بما في ذلك مساعدات قادمة من عدة دول شاركت في جهود إحلال السلام التي سبقت اندلاع الحرب وأعقبتها (الاتحاد الأوروبي والأردن والإمارات العربية المتحدة وتركيا والصين وعمان وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والهند).[5] كما قدّمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المساعدة

5 مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الفتاح محمد، متطوّع في غرف الاستجابة الطارئة، بورتسودان، السودان، 16 تموز/ يوليو 2023.

أيضًا. على الرغم من ذلك، قيّدت جهات حكومية فاعلة بشكل تعسفي الوصول إلى المساعدات مع اتهامات بالسرقة والعرقلة والترهيب (Nashed, 2023a).

وتفتقر بورتسودان للبنية التحتية الكافية لتقديم المساعدات الإنسانية كما لا تمتلك الحكومة والمنظمات الدولية الوسائل الضرورية لإيواء النازحين داخلياً المقيمين في المدينة بالشكل المناسب أو إعالتهم. وتُقدَّم معظم المساعدات الإنسانية في بورتسودان، بما في ذلك مراكز الإيواء، من قبل مجموعات تطوعية محلية تستفيد من مساكن الطلبة ومراكز الجمعيات القبلية والأندية الثقافية والرياضية. وعلى الرغم من هذه المبادرات المجتمعية المهمة، فقد تم استبعاد المجموعات التطوعية والمجتمعية من المشاركة في تصميم عمليات إيصال المساعدات وتنفيذها.[6]

منذ اندلاع الحرب، اشتكت وكالات الإغاثة والجهات العاملة في المجال الإنساني من القيود البيروقراطية والأمنية التي تقيّد الجهود الإغاثية: إذ تأخر إصدار التأشيرات وأدّت عمليات التفتيش المبالغ فيها إلى تأخير تسليم المساعدات (OCHA, 2023; Sudan INGO Forum, 2023). في الوقت عينه، همّشت الحكومة والوكالات الدولية الشبكات المجتمعية غير الرسمية بما في ذلك تلك العاملة في بورتسودان، وشهدت تدخلات كل من القوات المسلّحة السودانية وقوات الدعم السريع. بوسع الاعتماد على دعم الشبكات المحلية، بما في ذلك غرف الاستجابة الطارئة ولجان المقاومة في فترة ما بعد الحرب، توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز آليات الشفافية ورفع مستوى ثقة الرأي العام. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تعزيز مشاركة الشبكات المحلية إلى تقوية قدرتها على دعم المجتمعات المحلية بعد مغادرة الوكالات الإغاثية والمنظمات غير الحكومية.

التداعيات على المجتمع الدولي

نزح أكثر من 8 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، داخل السودان أو أجبروا على اللجوء إلى الدول المجاورة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان (OCHA, 2024). ومن المرجّح أن يرتفع هذا العدد أكثر مع تواصل القتال.

بوسع المجتمع الدولي الضغط أكثر على الأطراف المتنازعة لوقف القتال ومنع توسّعه إلى مناطق النزوح، بما في ذلك ولاية البحر الأحمر. كما يمكنه الضغط من أجل فتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات لملايين السودانيين العالقين في مناطق النزاع والنزوح. غير أنّه يجب النظر إلى عملية السلام الشامل التي تتضمّن المساعدات من المنظور الأوسع للسياق السياسي بما في ذلك طبيعة النزاع الحالي وتاريخه. فالانقسام السياسي الذي نتج عن التسويات الانتقالية في الفترة بعد عام 2019، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاق جوبا للسلام، يكتسب أهمية خاصة. إذ شهدت تلك الفترة وقوف الأطراف المتنازعة ضد تطلعات الشعب السوداني للتحوّل المدني الديمقراطي؛ مطلبٌ مات من أجله الآلاف من الشباب المؤيدين للديمقراطية وهم يهتفون "العسكر للثكنات والجنجويد ينحل". (Elmardi, 2023).

يقود رفاق هؤلاء الناشطين المؤيدين للديمقراطية ورفيقاتهم شبكةً من المبادرات المجتمعية في غرف استجابة الطوارئ ومراكز الإيواء ويجب أن يكونوا جزءًا أساسيًا من أي خطة لتقديم المساعدات. ولا يعني هذا فقط مساعدة المستجيبين مالياً، بل يعني أيضاً وضعهم في صلب النقاش السياسي والإنساني، وإيجاد سبل جديدة ومبتكرة وأكثر شجاعة لإقامة الشراكات معهم وتمكينها.

6 مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الفتاح محمد، متطوّع في غرف الاستجابة الطارئة، بورتسودان، السودان، 16 تموز/ يوليو 2023.

المراجع

عبد الرحمن، عادل. 2023. "السودان.. فتح المجال الجوي أمام حركة الطيران شرقي البلاد". وكالة الأناضول للأنباء (اسطنبول). 16 آب/ أغسطس.

أحمد، النور. 2023. "السيادي" يقود وزارات السودان.. هل تراجع البرهان عن تشكيل حكومة جديدة؟". الجزيرة. 30 أيلول/ سبتمبر.

العربي، أحمد. 2023. " هكذا تحولت بورتسودان "عاصمة مصغرة" بسبب الحرب". الشرق للأخبار. 6 حزيران/ يونيو.

العربية (دبي). 2019. "مجلس السيادة السوداني يعفي والياً من منصبه". 25 آب/ أغسطس.

الأيام نيوز. 2023. "ماذا يفعل السفير الإماراتي في بورتسودان!!!!". 21 نيسان/ أبريل.

موقع الحرة الإلكتروني. 2019. "بعد اشتباكات بالسلاح الأبيض.. السودان يفرض حظر تجول ليلي في بورتسودان". 18 تشرين الثاني/ نوفمبر.

المشهد السوداني. 2023. "البرهان يوضح سبب نقل مقر قيادته من الخرطوم إلى بورتسودان". 24 أيلول/ سبتمبر.

الطابية. 2022. "رسميا.. فتح قنصلية سعودية بمدينة بورتسودان". 20 شباط/ فبراير.

التغيير. 2023. "البرهان يُقيل والي البحر الأحمر ويعتمد تعيين عسكري بالمعاش حاكماً للولاية". 2 كانون الأول/ ديسمبر.

الشرق للأخبار. 2021. "البرهان يُشكل لجنة عليا برئاسة حميدتي لحل قضايا شرق السودان". 28 كانون الأول/ ديسمبر.

دقلو، محمد حمدان. 2023. "خطابي للشعب السوداني والمجتمع الاقليمي والدولي". موقع إكس. 14 أيلول/ سبتمبر.

الديمقراطي. 2022. "اعتراض الأهالي يحبط تخصيص أراض بساحل البحر الأحمر للدعم السريع". 22 أيار/ مايو.

فضل، أحمد. 2020. "العنف القبلي في شرق السودان.. جذور الصراع وأسباب تجدده". الجزيرة. 27 آب/ أغسطس.

فرانس 24. 2023. "الحرب تنعش تجارة الأسلحة في شرق السودان". 31 آب/ أغسطس.

حلفاوي، محمد. 2023. "أزمة رواتب القطاع العام في السودان.. ما هي خيارات "المالية"؟". الترا سودان. 18 تموز/ يوليو.

كوش نيوز. 2023. "بعد زيارة البرهان لمصر.. عودة خطوط الطيران للعمل: بورتسودان – القاهرة". 29 آب/ أغسطس.

مبارك، ميعاد. 2022. "صراعات مجلس البجا السوداني: معارضو الترك يعيّنون رئيسا ويهاجمون «لجنة حميدتي»". القدس العربي. 19 أيلول/ سبتمبر.

نور نيوز. 2023. "عضو مجلس السيادة الفريق إبراهيم جابر في أول زيارة لخارج الخرطوم منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣". 9 تموز/ يوليو.

أوبشار، عبدالله. 2022. "قادة الحركات بعيدون عن رجال الدولة". 19 حزيران/يونيو.

عثمان، مزدلفة. 2022. "اتفاق تطوير ميناء "أبو عمامة" بين الخرطوم وتحالف إماراتي.. ما فائدته للسودان وهل يتجاوز عتبة الاعتراضات المحلية؟". الجزيرة. 15 كانون الأول/ ديسمبر.

—. 2023. "إجراءات أمنية وتعزيزات عسكرية في بورتسودان.. ما القصة؟". الجزيرة. 31 أيار/ مايو.

راديو دبنقا. 2023 أ. "ناظر البشاريين يستنكر تشكيل لجنة لتنفيذ ميناء أبو عمامة دون إشراك سكان المنطقة". 23 كانون الثاني/ يناير.

—. 2023 ب. "جهود لاستعادة امدادات الطاقة وضمان استدامتها في بورتسودان". 15 حزيران/ يونيو.

—. 2024a. 'Sudan Govt Cracks Down on Grassroots Service Committees in the Entire Country.' 22 January 20.

—.2024 ب. دبنقا تحقّق 2024-2-2. 2 شباط/ فبراير.

—.أخبار السودان. 2023. "ابراهيم جابر يترأس جلسة مجلس الوزراء ببورتسودان". 10 تموز/ يوليو.

سودان تريبيون. 2022أ. "مجلس (البجا) يتهم لجنة (حميدتي) لمعالجة أزمة شرق السودان بعدم الحياد". 9 آذار/ مارس.

—.2022 ب. "اعتراضات الأهالي تُهدد إنشاء ميناء جديد تموله الإمارات في السودان". 20 حزيران/ يونيو.

—.2022 ج. "انقسام حاد وسط (البجا) ومجموعة بورتسودان ترفض حل المجلس". 29 تموز/ يوليو.

—.2023 أ. "وزارة الخارجية تبدأ في إجراء بناء مقر دائم في شرق السودان". 4 أيلول/ سبتمبر.

—.2023 ب. "سبع ولايات في السودان تشدد الاجراءات الأمنية لمنع تمدد الدعم السريع". 17 كانون الأول/ ديسمبر.

وكالة السودان للأنباء. 2023 أ. "استئناف رحلات قطار ركاب خط الشرق بورتسودان -عطبرة". 11 تموز/ يوليو.

—.2023 ب. "بنك السودان يوجه المصارف باستئناف عملها في المناطق الغير متأثرة بالحرب". 12 تموز/ يوليو.

—.2023 ج. "نائب رئيس مجلس السيادة يفتتح مصنع الجوازات الجديد بمدنية بورتسودان". 30 آب/ أغسطس.

Abdel Ati, Hassan, et al. 2011. City Limits: Urbanisation and Vulnerability in Sudan, Port Sudan Case Study. London: Humanitarian Policy Group (HPG). January.

Africanews. 2023. 'Clashes in Port Sudan for First Time Since War Began.' 19 September.

Elmardi, Duha. 2023. 'The Military to the Barracks, and the Janjaweed Dissolved: Sudanese Women's Grassroots Struggle for Peace.' Spectre Journal. 31 May.

Eltahir, Nafisa, Khalid Abdelaziz, and Jonathan Saul. 2021.'Sudan's Red Sea Port Struggles to Recover from Blockade and Turmoil.' Reuters. 23 December.

IOM (International Organization for Migration). 2023. Displacement Tracking Matrix Sudan: Monthly Displacement Overview 2. Sudan: IOM. 2 November.

—. 2024a. Displacement Tracking Matrix Sudan: Monthly Displacement Overview 5. Sudan: IOM. 2 February.

—. 2024b. Displacement Tracking Matrix Sudan: Monthly Displacement Overview 6. Sudan: IOM. 29 February.

Jamal, Amar. 2023. Key Actors in the Juba Peace Agreement: Roles, Impacts, and Lessons. London: Rift Valley Institute.

Logan, Sarah, et al. 2021. Fiscal Federalism in Sudan. Working Paper. London: International Growth Centre. October.

Nashed, Mat. 2023a. 'As Sudan War Rages, Rival Sides Accused of Looting, Diverting Aid.' Al Jazeera. 16 June.

—. 2023b. 'Analysis: Port Sudan Fighting Reflects Tribal-Army Tensions.' Al Jazeera. 21 September.

OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2020. 'Sudan: Violence in Eastern Sudan – Kassala and Red Sea: Flash Update No. 2.' OCHA Sudan. 27 August.

—. 2023. 'Sudan Humanitarian Update (31 August 2023).' OCHA Sudan. 31 August. Accessed December 2023.

—. 2024. 'Sudan Humanitarian Update (23 February 2024).' OCHA Sudan. 23 February. Accessed March 2024.

Reuters. 2023. 'Sudanese Paramilitary RSF Cements Control of West Darfur's El Geneina.' 4 November.

Small Arms Survey. 2015. Development Deferred: Eastern Sudan after the ESPA. HSBA Working Paper No. 36. Geneva: Small Arms Survey. May.

Sudan INGO Forum. 2023. 'Health Facilities Struggle with Depleted Stocks and Aid Blocked by Bureaucratic Impediments as Sudan Enters Its 100th Day of War.' Press release. 24 July.

Sudan Tribune. 2021. 'East Sudan Tribal Group Gives Gov't Two Weeks before Re-closing Port Sudan.' 5 December.

Tashtankulov, Alimbek. 2023. 'Sudan: Water, Shelter and Hope for Displaced People in Port Sudan.' OCHA Sudan. 28 September.

UK FCO (Foreign, Commonwealth & Development Office). 2023. 'Sudan Travel Alert – 28 April 2023.' X. 28 April.

Younes, Ahmed. 2024. 'Sudan's Burhan in Omdurman to "Erase Traces of Attempted Coup", Raise Morale.' Asharq Al-Awsat. 9 February.

مُوّل هذا التقرير عن آخر المستجدات بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والخلاصات الواردة في هذا المنشور هي من وجهة نظر المؤلّف ولا تمثّل بالضرورة آراء وزارة الخارجية الأمريكية.

نبذة عن برنامج مسح الأسلحة الصغيرة

برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مركزٌ متخصصٌ في المعارف التطبيقية التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والعنف المسلّح والحد منهما. ويوفّر برنامج مسح الأسلحة الصغيرة المعلومات للسياسات والممارسات من خلال الجمع بين البيانات والمعارف القائمة على الأدلة والموارد والأدوات المرجعية فضلاً عن تقديم المشورة والتدريب على يد الخبراء وفقًا للاحتياجات، وعبر الجمع بين الممارسين وصنّاع السياسات.

إن برنامج مسح الأسلحة الصغيرة تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف، سويسرا، ويضم طاقم عمل دولي يتمتّع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة وقواعد البيانات وإدارة البرامج. ويتعاون البرنامج مع شبكة عالمية من الباحثين والممارسين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلدًا.

ويتسنى تنفيذ أنشطة البرنامج وتحقيق مخرجاته بفضل الدعم الرئيسي الذي يحظى به فضلاً عن تمويل المشاريع. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالجهات المانحة الحالية على الموقع الإلكتروني لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة. ولمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org.

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي يمتد لعدة سنوات يديره برنامج مسح الأسلحة الصغيرة. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والسودانيين. ويدعم هذا المشروع، من خلال إصدار ونشر أبحاث موضوعية، مبادرات الحد من العنف ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات المتعلقة بالرقابة على الأسلحة في أنحاء السودان وجنوب السودان. كما يقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري المشورة بخصوص الدوافع السياسية والاقتصادية للنزاعات وانعدام الأمن. يمكن الاطلاع على المنشورات بالعربية والإنجليزية والفرنسية على الموقع الإلكتروني التالي: www.smallarmssurvey.org

حقوق التأليف والمساهمون في العمل

منسق المشروع: كريستوفر كارلسون
منسقتا الإنتاج: أوليفيا دينونفيل وكاتي لازارو
التحرير اللغوي: رجاء مكاوي وكريستوفر كارلسون
مدققة الحقائق: نتاشا كورناز
محرّرة النسخة الإنجليزية: أليسندرا ألين
تصميم النسخة العربية: واثق زيدان
تصميم النسخة الإنجليزية: جوليان نوت
إعداد: ريك جونز
المصحّحة اللغوية: ستيفاني هويتسن
الترجمة إلى العربية: نسيم ج. بركات
النشر باللغة الإنجليزية: نيسان / أبريل 2024
النشر باللغة العربية: تموز/ يوليو 2024

مسح الأسلحة الصغيرة

معلومات الاتصال

Small Arms Survey, Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

الهاتف 5777 908 22 41+، البريد الالكتروني info@smallarmssurvey.org

www.smallarmssurvey.org